

قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان  
كذلك الصفة نحو قائم فلم يجاز ان يكون الصفة محكوما  
عليها اوبه بحدوث الفعل اجيب بان النسبة في العا  
الفعل نسبة تامة متفرقة عن نفسها غير مر بوظة  
بغيرها اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة  
بخلاف الصفة فان النسبة المعتق فيها نسبة تقييدية  
غير تامة لا تقتضي انفرد المعنى المعتبر عن العباد فكذا  
غير وعدم ارتباطها به ولا يكون هي اربها مقصودة  
اصلية بالافادة من العبادة فلذا جاز ان يلاحظ جانب  
الذات تاق فمحصّل فتجعل محكوما عليها فلا تصلح  
عليها ولا يها فان قلت ما ذكرته من ان مجموع  
الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوما بهما ينافي  
ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابي هو الجملة  
الفعلية اجيب بان المقصود ههنا حكاية احد الحكم  
بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان زيدا قائم الابن لا شك  
ان هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحين من هذا  
الكلام

الكلام بل المقصود الاصل الى احدهما والاخر يفهم التزلما  
فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبارنا  
مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لقيما  
المقيد بالاب الاترى انك لو قلت قائم ابو زيد واوعدت  
النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قائم زيد  
ابو ايضا كذلك لم يرتبط زيد ولم يقع خبر اعنه وثمة  
تسمع من النحاة يقولون قام ابو هجلة وليس بكلام للجزء  
عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد قبله  
ايوارد الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده  
مع الايقاع التنبيه الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق  
بين الفعل المشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل النحوي  
حد والفعل بانته مادل على معنى في نفسه مقترن  
باحد الأزمنة الثلاثة وورد عليه ان ضاربا يصدق عليه  
هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس مانعا فيما سبق من الفرق  
بين الفعل المشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل مادل على  
حدث ونسبة الى موضوع وزمانها على الحد اول ما ان